الأمم المتحدة S/2015/176

مجلس الأمن

Distr.: General
12 March 2015
Arabic
Original: French

رسالة مؤرخة ١٢ آذار/مارس ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لفرنسا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أنهي إلى علمكم أن البعثة الدائمة لفرنسا لدى الأمم المتحدة تعتزم عقد مناقشة مفتوحة بشأن موضوع ضحايا الاعتداءات والتجاوزات الإثنية أو الدينية في الشرق الأوسط، يوم الجمعة ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٥، ابتداء من الساعة ١٠:٠٠، في إطار الرئاسة الفرنسية للمجلس. ويرد طيه الورقةُ المفاهيمية المتعلقة بتلك المناقشة.

وأرجو تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ألكسي لاميك
نائب الممثل الدائم
القائم بالأعمال بالنيابة

170315 160315 15-03887 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ١٢ آذار/مارس ٢٠١٥ الموجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لفرنسا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

ورقة مفاهيمية تتعلق بالمناقشة المفتوحة التي يعقدها مجلس الأمن بشأن ضحايا الاعتداءات والتجاوزات الإثنية أو الدينية في الشرق الأوسط، ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٥

السياق

في أعقاب الأحداث المأساوية التي تعرض لها في الفترة الأخيرة مسيحيو الشرق الأوسط (اختطاف مسيحيين في سوريا على يد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة) وتدمير مواقع مسيحية، وقتل ٢١ قبطيا مصريا على يد جماعة إرهابية في ليبيا)، لا بد لمجلس الأمن وللمجتمع الدولي قاطبة من بذل الجهود اللازمة لمواجهة أعمال الاضطهاد المنظَّم والمعمم التي يرتكبها تنظيم الدولة بحق الأفراد المنتمين لأقليات أو مجموعات إثنية أو دينية، سعيا منه إلى تدمير تنوع النسيج الاجتماعي الذي يميز مجتمعات الشرق الأوسط تدميرا مُمَنْهجا.

ففي خلال الأشهر الأخيرة، فَشَت في الشرق الأوسط مظاهر التعصب والتطرف المصحوب بالعنف وأعمال الاضطهاد الديني أو الإثني، وتعرضت فيه حقوق الإنسان وأحكام القانون الدولي الإنساني لانتهاكات خطيرة ومعممة. وقام تنظيم الدولة والجماعات المرتبطة به أو غيرها من التنظيمات الإرهابية بارتكاب تجاوزات بحق المسيحيين واليزيديين والأكراد والتركمان والشبك، وكذلك، في بعض البلدان، بحق السنة والشيعة وأشخاص آخرين ينتمون لمجتمعات محلية أو أقليات، حيث غدا مستقبلهم في المنطقة مهددا. وتشمل أعمال الاضطهاد المذكورة الاغتيالات التي تستهدف أشخاصا بعينهم، والإكراه على اعتناق ملة مغايرة، وعمليات الاختطاف والاسترقاق والتعذيب والعنف الجنسي والبدني، علاوة على محاصرة مجتمعات محلية بأسرها بسبب انتمائها الإثني أو الديني أو الطائفي. وقد أُكره مئات الآلاف من المدنيين المنتسبين لهذه المجتمعات المحلية على الفرار. وفي سياق استراتيجية الاضطهاد الديني والإثني المنظَّمة والمعممة التي يتوخى منها تنظيم الدولة طمس كل أثر للتنوع الثقافي، أقدم التنظيم عمدا على تدمير أماكن مقدسة سنية وشيعية وعدد من الأديرة والكنائس المسيحية ومواقع أخرى ذات أهمية ثقافية أو دينية.

إنه لمن غاية الأهمية في هذا السياق أن يبدي مجلس الأمن والمجتمع الدولي تعبئتهما القوية من أجل مكافحة الاضطهاد المعمم والمنظم الذي يرتكبه تنظيم الدولة بحق أشخاص ينتمون لمجموعات إثنية ودينية وغيرها من الأقليات، وأن يُبينا عن التزامهما المشترك من أجل أن يبقى الشرق الأوسط حاضنًا للجميع غنيا بتنوع وتاريخ ثقافاته وديناته المختلفة. ولذلك فإن فرنسا تود أن تنظم، يوم ٢٧ آذار/مارس، في أثناء رئاستها، اجتماعا وزاريا لمجلس الأمن، يخصَّص لمسألة الأشخاص المضطهدين في الشرق الأوسط بسبب انتمائهم الإثني أو الديني.

وسيتيح لنا هذا الاجتماع الرفيع المستوى الفرصة لإدانة أعمال الاضطهاد المعمم والمنظم للأشخاص المنتمين لمجموعات إثنية ودينية، ومكافحة إفلات مرتكبيها من العقاب، وإعادة تأكيد حق أولئك الأشخاص الراسخ في أن يعيشوا في بلدانهم في سلام وحرية وأن ينعموا بالمساواة والكرامة. وسيتيح لنا الاجتماع الفرصة أيضا لأن نوجه نداء إلى جميع الدول الأعضاء من أجل احترام وحماية الحقوق والحريات الأساسية، بما فيها حرية الدين أو المعتقد، لصالح جميع الأشخاص، أيا كان أصلهم القومي أو انتماؤهم الإثني أو الديني، ومن أجل مكافحة جميع مظاهر العنصرية والتمييز وتشجيع إقامة مجتمعات حاضنة للجميع. وسيمْكننا كذلك أن نتناول مسألة التدابير الضرورية لمكافحة الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف في ظل احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وذلك بالاستناد إلى نتائج مؤتمر قمة واشنطن المعقود في ١٩ شباط/فبراير. وأخيرا، فإن مسألة المساعدة الإنسانية التي يتعين تقديمها للبلدان التي تواجه تحديات في مجال إدارة شؤون مئات الآلاف من المشردين هي مسألة أساسية للمحافظة على قيام مجتمعات حاضنة للجميع، ويمكن أيضا تناولها في هذه المناسبة.

طريقة انعقاد الاجتماع

يعقد الاجتماع يوم ٢٧ آذار/مارس في الساعة ١٠:٠٠ في مجلس الأمن.

ويهدف الاجتماع إلى تسليط الضوء على حالة الأشخاص المنتمين لأقليات مضطهدة في الشرق الأوسط ودعوة المجتمع الدولي إلى بذل الجهود اللازمة لإيجاد وسائل لحماية تنوع مجتمعات الشرق الأوسط، بغية تحديد التدابير الضرورية لمكافحة الإفلات من العقاب وكفالة توفير المساعدة الأمنية والإنسانية.

ويترأس الاجتماعَ السيد لوران فابيوس، وزير فرنسا للشؤون الخارجية والتعاون الدولي، ويُعقد على المستوى الوزاري.

يُعقد الاجتماع في شكل جلسة علنية مفتوحة لجميع الدول الأعضاء.

ومن المزمع أن يلقي كل من الأمين العام (لم يتأكد بعد) ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، الأمير زيد رعد الحسين (لم يتأكد بعد) كلمة أمام مجلس الأمن. وستوجَّه الدعوة كذلك لإلقاء كلمة أمام المجلس لشخصيات أخرى أمثال الزعماء الدينيين وقادة المجتمع المدني المنخرطين في الدفاع عن حقوق الإنسان أو مكافحة التمييز أو تشجيع التسامح والحوار بين الأديان.